

نافذة الإسكان الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الاستراتيجي والأبحاث لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل

العدد
65
آذار 2020

المحتويات

أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي	1	
أداء القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2019	4	
أداء الاقتصاد الأردني خلال عام 2019	9	
أداء الاقتصاد العالمي عام 2019 وأبرز المستجدات لتوقعات عام 2020	14	
تداعيات الحرب التجارية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	18	
أثر تطبيق تقنية Blockchain على القطاعات المالية والمصرفية	22	



132.2 مليون دينار أرباح بنك الإسكان قبل الضريبة لعام 2019

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان، السيد عبدالإله الخطيب، أن البنك تمكن من تحقيق نتائج مالية قوية على الرغم من التحديات والظروف الإقليمية والاقتصادية الصعبة، مبيناً أن هذه النتائج تؤكد على قوة البنك ومثابته وقدرته على الحفاظ على مركز مالي قوي ومتوازن للاستمرار في أداء دوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

كما أوضح السيد الخطيب بأن مجلس إدارة البنك قد أقر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2020/1/23 البيانات المالية للبنك لعام 2019 بعد أن تمت مناقشتها، وأوصى للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم عن العام 2019.

من جانبه، فقد أوضح الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد عمار الصفدي، أن النتائج المتحققة لأداء البنك عن العام 2019 تؤكد ملاءمة البنك وسلامة وجوده أصوله بفضل الإدارة الفعالة لموجودات البنك ومطلوباته، حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 1.7% ليصل إلى 8.4 مليار دينار كما في نهاية عام 2019، كما يتمتع البنك بمتانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.3% وبلغت نسبة السيولة 128%، وهما أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

أعلن بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة، عن تحقيقه نمواً في إجمالي الدخل بنسبة 3.5% ليصل إلى 361.0 مليون دينار لعام 2019.

وحقق البنك أرباحاً قبل الضريبة في العام 2019 بلغت 132.2 مليون دينار، مقابل 132.0 مليون دينار لعام 2018، فيما بلغ صافي الأرباح المتحققة 83.7 مليون دينار مقابل 94.5 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2018، وذلك في ضوء قرار البنك بالتحوط إزاء صدور قرار قضائي ابتدائي قابل للطعن والاستئناف من إحدى المحاكم الابتدائية في الجزائر بفرض غرامة مالية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر على الرغم من سلامة الإجراءات المصرفية وقناعة البنك التامة بقوة وسلامة الوضع القانوني خلال مرحلة الاستئناف.

وقد واصل البنك خلال العام 2019 تحقيق معدلات نمو جيدة في مختلف مؤشراتته المالية، حيث ارتفع إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية بنسبة 3.5% ليصل إلى 361.0 مليون دينار لعام 2019، مقارنة مع 348.8 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2018، وذلك بدعم من كافة القطاعات التشغيلية التي سجلت نمواً قوياً خلال العام، نتيجة لتنوع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات، كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 1.7% ليصل إلى 8.4 مليار دينار كما في نهاية عام 2019.

بنك الإسكان يطلق بطاقة ماستركارد البلاتينية الرقمية المدفوعة مسبقاً ISKAN | V CARD



الدفع الإلكتروني التي يوفرها لهم لتكمل أسلوب حياتهم وتلبي احتياجاتهم المتنوعة".

من جانبه، قال مدير عام ماستركارد في منطقة المشرق العربي، السيد رمزي الأمعري: "أصبحت المنتجات المدفوعة مسبقاً أكثر شيوعاً نظراً لتعدد فوائدها، بما في ذلك تسهيل عمليات الدفع والشراء، وتمكين حاملي البطاقات من التحكم في إنفاقهم وميزانيتهم بشكل أفضل. مسرورون للتعاون مع شريكنا، بنك الإسكان، لإطلاق بطاقة (ISKAN V-Card) البطاقة الرقمية المدفوعة مسبقاً في الأردن، حيث يعزز إطلاق هذه البطاقة من التزامنا بتلبية احتياجات السوق المحلي ويظهر تفانينا في تعزيز الابتكار في مجال المدفوعات في جميع أنحاء المنطقة".

تجدر الإشارة، إلى أن بطاقة (ISKAN V-Card) تتمتع بمزايا البطاقة البلاتينية من ماستركارد مثل (التغطيات التأمينية للسفر وغيرها من المزايا).

استمراراً لخطط البنك في توفير آخر وأحدث الحلول والخدمات المصرفية لعملائه، أطلق بنك الإسكان -البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة- مؤخراً بطاقة ماستركارد البلاتينية الرقمية المدفوعة مسبقاً (ISKAN V-Card) والتي تُعد الأولى من نوعها على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وتتيح البطاقة لعملاء بنك الإسكان، إمكانية القيام بمشترياتهم عبر المواقع الإلكترونية على الإنترنت من خلال الرصيد الذي يتم شحنه في البطاقة مسبقاً وبسقوف تتناسب واحتياجاتهم، مع توفير أعلى درجات الحماية والأمان عبر خدمة حماية المشتريات على المواقع الإلكترونية والتي تمكن العميل من استلام رمز تحقق لمرة واحدة (One Time Password / OTP) على رقم الهاتف الخليوي الخاص به المسجل لدى البنك عند استخدام البطاقة على المواقع المشاركة بالخدمة، ويمكن إصدار البطاقة بشكل آلي وفوري من خلال نظام إسكان أون لاين (ISKAN Online) وتحويل الأموال إلى البطاقة دون زيارة أي من فروع بنك الإسكان.

وقال رئيس مجموعة الأعمال المصرفية في بنك الإسكان، فاسكين أجميان: "باعتباره رائد العمل المصرفي في الأردن، يواكب بنك الإسكان باستمرار آخر وأحدث التطورات في الصناعة المصرفية، رغبة منه في توفير تجارب مصرفية ثرية، وعملية، وآمنة، وموثوقة، لعملائه".

وأضاف أجميان: "تُعد بطاقة (ISKAN V-Card) المدفوعة مسبقاً والأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا إضافة نوعية جديدة لمجموعة بطاقتنا التي تمنح حامليها المرونة في عمليات الشراء مفعونة بأعلى درجات الأمان والحماية"، مشيراً إلى حرص بنك الإسكان على منح شريحة واسعة من عملائه نفاذاً أكثر لتجربة حلول

بنك الإسكان يطلق حملة لجوائز حسابات التوفير بمنظور جديد للعام 2020

من خلال الإعلان عن فائز كل ساعة خلال ساعات العمل الرسمية للبنك من التاسعة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر ليصل العدد إلى سبعة فائزين يومياً عدا عن الجوائز الربع والنصف السنوية وجائزة نهاية العام.

ويأتي ذلك انطلاقاً من اهتمام بنك الإسكان بعملائه من أصحاب حسابات التوفير، إذ يسعى دائماً إلى إطلاق حملات جوائز متميزة تليق بمستوى العملاء الذين اختاروا بنك الإسكان ووضعوا ثقتهم به نظراً للخدمات المصرفية الشاملة والمميزة التي يقدمها.

وتعزز حملات الجوائز على حسابات التوفير المفاهيم الإيجابية لتشجيع وتنمية ثقافة التوفير لدى العملاء الحاليين والجدد، وبما يحقق لهم ظروف معيشية أفضل وأكثر استقراراً.

انطلاقاً من سياسة البنك الهادفة لتعزيز ثقافة التوفير لدى عملائه ومكافأتهم على ولائهم وثقتهم، أطلق بنك الإسكان حملة ترويجية لجوائز حسابات التوفير للعام الحالي 2020.

ويسعى بنك الإسكان من منطلق صدارته في هذا المجال للقطاع المصرفي الأردني إلى تقديم أفضل الجوائز على حسابات التوفير، وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي الخاصة بجوائز حسابات التوفير للعام الحالي.

ويأتي إطلاق هذه الحملة للجوائز والتي تتميز بمنح أي حساب توفير بقيمة 100 دينار فأكثر فرصة الدخول إلى السحب على جوائز حسابات التوفير بفئاتها المختلفة، تعزيزاً للخدمات المقدمة لعملاء البنك الحاليين ولاستقطاب عملاء جدد، إضافة إلى زيادة شريحة المستفيدين من الجوائز

الجوائز اليومية

بواقع 7 رابحين يومياً، لكل منهم 999 دينار، ويجري السحب عليها خلال أيام العمل الرسمية.

الجائزة الربعية

بواقع رابحين إثنيين، لكل منهما 25 ألف دينار، ويجري السحب بنهاية أشهر (آذار، حزيران، أيلول، كانون أول).

جائزة نصف العام

بواقع رابحين إثنيين، لكل منهما 75 ألف دينار، ويجري السحب نهاية شهر حزيران.

جائزة نهاية العام

بواقع رابحين إثنيين، لكل منهما 100 ألف دينار، ويجري السحب في نهاية شهر كانون أول.



أداء القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2019

لعام 2019 وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني:

التفرع المصرفي

- بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن 24 بنكاً في نهاية عام 2019 موزعين على النحو الآتي:
 - عدد البنوك التجارية الأردنية 13 بنكاً.
 - عدد البنوك الإسلامية الأردنية 3 بنوك.
 - عدد البنوك العربية والأجنبية 8 بنوك.

- بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في المملكة 861 فرعاً في نهاية عام 2019 بزيادة قدرها 17 فرعاً عن عام 2018، وبلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة 81 مكتباً أي بانخفاض قدره مكتبين اثنين، وبذلك بلغ إجمالي شبكة فروع ومكاتب البنوك المرخصة العاملة في المملكة 942 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 927 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2018.

- بلغ عدد فروع ومكاتب بنك الإسكان العاملة في المملكة حتى نهاية عام 2019 ما مجموعه 125 فرعاً ومكتباً، منها 115 فرعاً و10 مكاتب، ليحافظ البنك بذلك على موقعه الريادي من حيث عدد الفروع وبحصة سوقية بلغت 13.3% من إجمالي عدد فروع ومكاتب البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني، وجاء البنك الإسلامي الأردني بالمركز الثاني وبحصة سوقية 11.5%، فيما احتل بنك القاهرة عمان المركز الثالث وبحصة سوقية بلغت 10.1%.

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء، والتي من شأنها توفير مصدر تمويل مستقر وأقل كلفة للبنوك العاملة في القطاع، بالتزامن مع تطبيق سياسات ائتمانية سليمة وملائمة، يدعمها مستوى مناسب من رأس المال، وجودة الموجودات، فيما أظهرت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لأسوأ السيناريوهات الاقتصادية والسياسية أن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المعتمد من البنك المركزي الأردني ولجنة بازل، الأمر الذي يؤكد على قدرة القطاع على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

وبالرغم من أن عام 2019 قد شهد تحسناً وارتفاعاً في الأرباح التشغيلية والإيرادات المصرفية لمعظم البنوك المدرجة في بورصة عمان، إلا أن الارتفاع التدريجي لمخصصات خسائر ائتمانية متوقعة، وارتفاع مصروف ضريبة الدخل وبنود مصاريف أخرى لمعظم البنوك، قد أثر بشكل مباشر بانخفاض صافي الأرباح لهذه البنوك.

ووفقاً لإحصائيات البنك المركزي الأردني في نهاية عام 2019، فقد تمكن القطاع من تسجيل نمواً ملحوظاً في أهم مؤشراتته المالية، ويعزى ذلك إلى السياسة النقدية المتوازنة التي انتهجها البنك المركزي، بالإضافة إلى البرامج الإصلاحية التي تبنتها الحكومة الأردنية والتي يتوقع لها أن تترك أثراً أكثر وضوحاً على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص خلال العام 2020، وفيما يلي قراءة ملخصة للإنجازات الكمية التي حققها القطاع المصرفي

الموجودات المصرفية

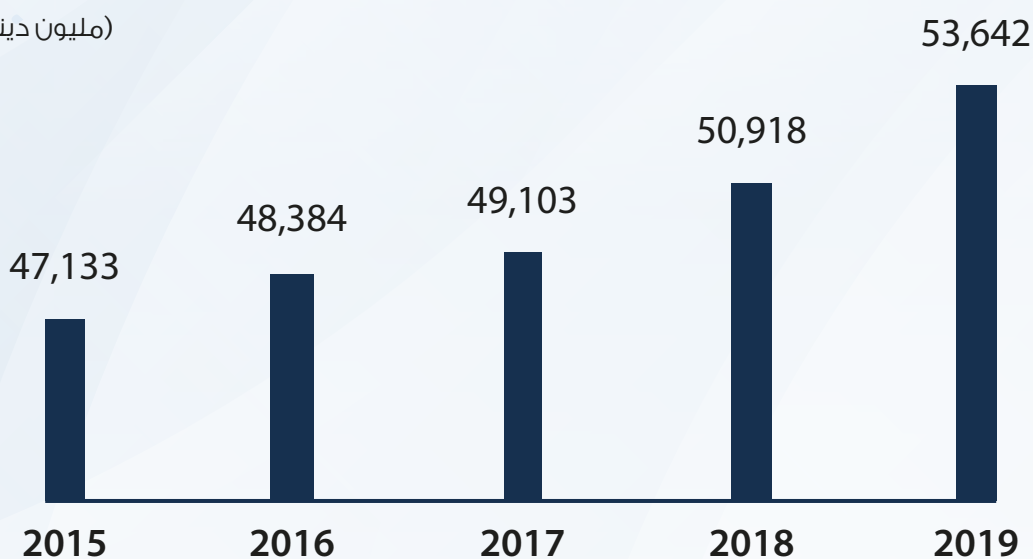
– ارتفعت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2019 بمبلغ 2.7 مليار دينار وبما نسبته 5.3% عن عام 2018 لتصل إلى حوالي 53.6 مليار دينار (75.6 مليار دولار أمريكي).

– شكلت الموجودات المحلية 89.6% من إجمالي الموجودات لتصل إلى 48.1 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقارنة مع 89.1% أو ما قيمته 45.4 مليار دينار في نهاية عام 2018.

– شكلت موجودات بنك الإسكان ما نسبته 13.9% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني في نهاية عام 2019، مقارنة بما نسبته 14.3% في نهاية عام 2018.

تطور الموجودات

(مليون دينار)



ودائع العملاء

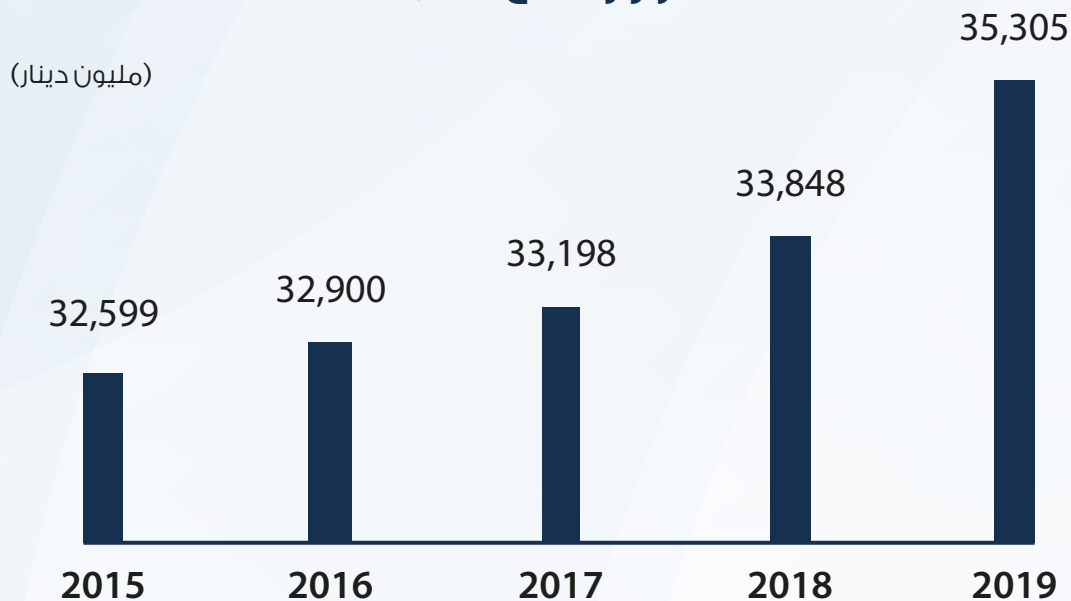
– ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2019 بمبلغ 1.5 مليار دينار وبما نسبته 4.3% عن نهاية عام 2018 لتصل إلى حوالي 35.3 مليار دينار (حوالي 49.7 مليار دولار).

– شكل رصيد الودائع بالعملة المحلية 76.8% من رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 27.1 مليار دينار، مقابل 75.8% أو ما قيمته 25.7 مليار دينار في نهاية العام 2018.

– شكل رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة 65.8% من إجمالي موجوداتها في نهاية عام 2019 مقابل 66.5% في نهاية العام 2018.

– شكل رصيد وداائع العملاء لدى بنك الإسكان (فروع الأردن) ما نسبته 13.7% من إجمالي وداائع العملاء لدى القطاع المصرفي الأردني في نهاية عام 2019، مقارنة بما نسبته 14.5% في نهاية عام 2018.

تطور وداائع العملاء



التسهيلات الائتمانية

– ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2019 بمبلغ 968 مليون دينار وبما نسبته 3.7% عن نهاية عام 2018 لتصل إلى حوالي 27.1 مليار دينار (38.1 مليار دولار).

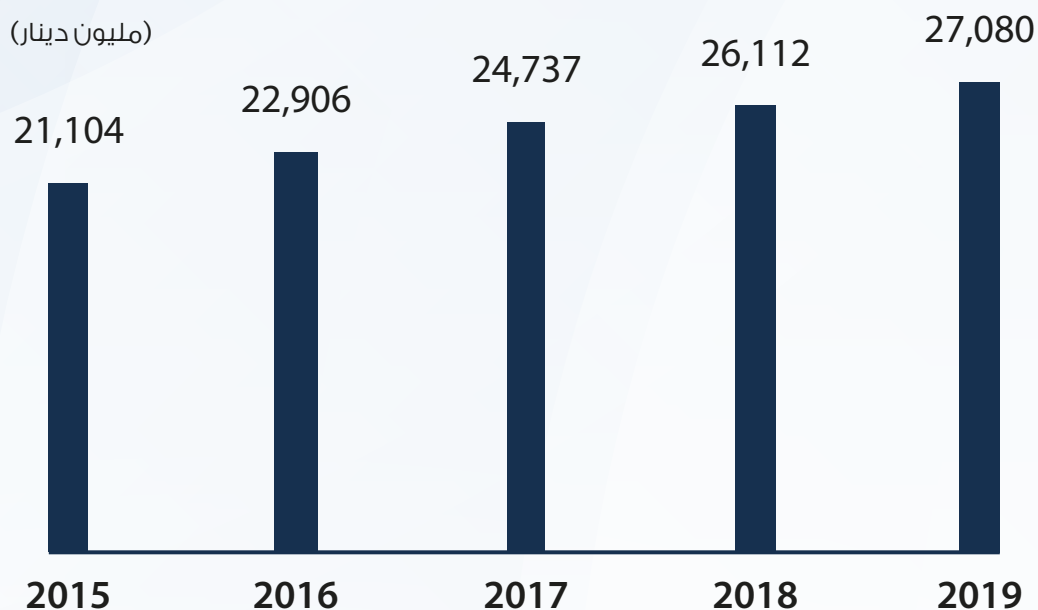
– شكلت التسهيلات الائتمانية 50.4% من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية عام 2019 مقابل 51.3% في نهاية عام 2018.

– شكلت التسهيلات الائتمانية 76.7% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2019 مقابل 77.1% في نهاية عام 2018.

– شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية 87.9% من إجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية في نهاية عام 2019 مقابل 90.3% في نهاية عام 2018، بينما شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية 39.8% من إجمالي ودائع العملاء بالعملة الأجنبية في نهاية عام 2019 مقابل 35.8% في نهاية عام 2018.

– شكل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الإسكان ما نسبته 13.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني في نهاية عام 2019، مقارنة بما نسبته 13.7% في نهاية عام 2018.

تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة



عند مستويات منخفضة. كما تأتي هذه التخفيضات بهدف تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية وتحفيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، بما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها هيكل أسعار الفوائد حتى نهاية عام 2019:

– انخفض سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي من 4.75% في نهاية عام 2018 إلى 4.0% في نهاية عام 2019.

– انخفض سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة من 4.0% في نهاية عام 2018 إلى 3.25% في نهاية عام 2019.

– انخفض سعر الإقراض لأفضل العملاء من 9.57% في نهاية عام 2018 إلى 9.33% في نهاية عام 2019.

الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة

– تراجعت الشيكات المقدمة للتقاص خلال عام 2019 عدداً وقيمةً بنسب بلغت 9.2% و 6.6% على التوالي مقارنةً بالعام 2018 لتصل إلى حوالي 9.3 مليون شيك وبقية إجمالية بلغت حوالي 41.0 مليار دينار.

– تراجعت الشيكات المعادة خلال عام 2019 عدداً وقيمةً أيضاً بنسب بلغت 11.2% و 7.6% على التوالي مقارنةً بالعام 2018 لتصل إلى حوالي 425.4 ألف شيك وبقية إجمالية بلغت حوالي 1.6 مليار دينار.

– عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من إجمالي عدد الشيكات المعادة ما نسبته 64.2% خلال عام 2019 مقارنةً بما نسبته 62.6% خلال العام 2018، أما من حيث القيمة فقد شكلت الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من إجمالي قيمة الشيكات المعادة ما نسبته 64.5% مقابل 62.6% خلال العام 2018.

الاحتياطيات الأجنبية

تأثرت الاحتياطيات الأجنبية سلباً خلال السنوات الأربعة الممتدة من عام 2015 وحتى نهاية عام 2018 نتيجة لتباطؤ النمو في تحويلات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى الضغوط المستمرة الناجمة عن النزاعات الإقليمية وتدفق اللاجئين إلى المملكة بأعداد كبيرة، متسببة في زيادة عدد السكان بشكل ملموس.

إلا أن نجاح المملكة في استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية وتنوع صادراتها قد مكنته من تحسين أرصدة الاحتياطيات الأجنبية في نهاية عام 2019 بما نسبته 5.6% لتصل إلى 8.6 مليار دينار أردني (ما يعادل 12.2 مليار دولار) مقابل 8.2 مليار دينار (ما يعادل 11.5 مليار دولار) في نهاية عام 2018.

علماً بأن رصيد الاحتياطيات الأجنبية يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لفترة تزيد عن 7 أشهر، وهو ما يعد من المستويات الآمنة حسب المقاييس العالمية.

أسعار الفائدة

قام البنك المركزي الأردني على مدار العام الماضي 2019 بتخفيض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية في ثلاث مناسبات والتي وصل مجموعها إلى 0.75 نقطة مئوية، حيث كان آخرها في نهاية شهر تشرين أول من العام الماضي 2019، وذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية والإقليمية وفي ظل الاتجاهات الإيجابية التي شهدتها ميزان المدفوعات الأردني وخاصة الصادرات الوطنية والدخل السياحي واستمرار تدفق حوالات العاملين التي انعكست إيجابياً على الاحتياطيات الأجنبية، وكذلك التطورات الإيجابية التي شهدتها القطاع المصرفي من نمو الودائع والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص وبقاء معدل التضخم

أداء الاقتصاد الأردني خلال عام 2019



تضررت اتجاهات النمو للاقتصاد الأردني خلال عام 2019 نتيجة لاستمرار الصراعات الإقليمية والسياسية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، ليسجل تراجعاً في أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، والتي كان على رأسها: استمرار عجز الموازنة، وارتفاع صافي الدين العام لمستويات غير مسبقة، وتفاقم معدلات البطالة، ومن المتوقع أن تستمر التحديات الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الأردني خلال العام 2020.

في حين أظهر الاقتصاد الوطني اتجاهاً إيجابياً في قطاعات السياحة والصادرات وزيادة في حوالات العاملين من الخارج، مدفوعة بإطلاق الحكومة خلال الربع الأخير من العام الماضي أربع حزم تحفيزية تهدف إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها الاقتصاد الأردني خلال عام 2019:

النمو الاقتصادي

أظهرت النتائج الربعية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثالث من عام 2019، نمواً بلغت نسبته 1.9% مقارنة بذات الفترة من العام 2018.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثالث

للعوام 2019-2015



وضمن هذا الإطار تشير توقعات صندوق النقد الدولي أن يبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2020 ما نسبته 2.5%.

معدل البطالة

انعكس تباطؤ النمو الاقتصادي على معدل البطالة، حيث بلغ 19.1% للربع الثالث 2019، وفيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بمعدل البطالة خلال هذه الفترة:

- حسب الجنس: بلغ معدل البطالة للذكور 17.1%، وللإناث 27.5%.
- حسب الفئة العمرية: سجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين (15-19 عاماً، و 20 - 24 عاماً) حوالي 49.9% و 38.7% لكل منهما على التوالي.
- حسب المحافظات: سجل أعلى مستوى للبطالة في محافظة مأدبا وبنسبة بلغت 23.9%، وأدنى مستوى بطالة تم تسجيله في محافظة الكرك وبنسبة بلغت 14.5%.

المالية العامة

أسفرت تطورات المالية للعام الماضي 2019 عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة تخطى حاجز المليار دينار أردني، في حين ارتفعت مديونية المملكة لمستويات غير مسبوقه، وجاء ارتفاع المديونية بشكل كبير خلال العام الماضي، بسبب ارتفاع فوائده القروض وحصول الحكومة على قروض جديدة من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وتسهيلات ائتمانية من بعض الحكومات، وفيما يلي تحليلاً لأهم تلك التطورات:

- الإيرادات العامة: بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال عام 2019 ما مقداره 7754.3 مليون دينار مقابل 7839.6 مليون دينار خلال عام 2018، أي بانخفاض مقداره 85.3 مليون دينار أو ما نسبته 1.1%، وجاء هذا الانخفاض على الرغم من زيادة الإيرادات المحلية خلال عام 2019 بحوالي 21 مليون دينار لتسجل ما قيمته 6965.8 مليون دينار مقابل 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018،

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية، فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبته 7.4%، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بمعدل نمو بلغت نسبته 3.4%، ثم قطاع المالية والتأمين والعقارات بمعدل نمو بلغت نسبته 3.0%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد جاءت مساهمة قطاع المالية والتأمين والعقارات في المرتبة الأولى وبنسبة مساهمة بلغت 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث، تلاه قطاع العقارات بنسبة 16%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة بلغت 19.4%.

هذا وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن يبلغ النمو الحقيقي للعام 2019 كاملاً 2.0% ويرتفع في العام 2020 ليصل إلى 2.5%.

معدل التضخم

في ضوء تلاشي أثر الإجراءات الحكومية المتخذة في بداية العام 2018، والتي كان من أبرزها الضريبة المفروضة على التبغ والسجائر، وتحرير أسعار الخبز، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2019 بمعدل قليل بلغ 0.3% مقارنة مع 4.5% لعام 2018، ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة الايجارات بمقدار 0.41 نقطة مئوية، والحبوب ومنتجاتها بمقدار 0.18 نقطة مئوية، والتعليم بمقدار 0.10 نقطة مئوية.

بالمقابل انخفضت أسعار مجموعة من السلع ومنها الألبان ومنتجاتها والبيض بمقدار 0.18 نقطة مئوية، والتبغ والسجائر بمقدار 0.11 نقطة مئوية، واللحوم والدواجن بمقدار 0.06 نقطة مئوية.

أما فيما يتعلق بالرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك للعام 2019 مقاساً بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها، فقد ارتفع بما نسبته 1.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2018.

– المديونية الداخلية: ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 16459.9 مليون دينار أو ما نسبته 52.8% من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام 2019 مقابل ما مقداره 14813.1 مليون دينار أو ما نسبته 49.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 أي بارتفاع بلغ 1646.9 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لسياسة الحكومة بالاقتراض بالسندات المحلية بدلاً من الاقتراض الخارجي لتغطية عجز الخزينة بالإضافة إلى تسديد القروض والسندات المستحقة على سلطة المياه وتغطية عجز سلطة المياه.

– المديونية الخارجية: سجل رصيد الدين العام الخارجي في نهاية عام 2019 ارتفاعاً بحوالي 250.6 مليون دينار ليصل إلى 12338.2 مليون دينار أو ما نسبته 39.6% من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام 2019 مقابل ما مقداره 12087.5 مليون دينار أو ما نسبته 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018. ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، تشير البيانات إلى أن نسبة الديون المقيمة بالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والدينار الكويتي ووحدة حقوق السحب الخاصة تحتل المراكز الأولى من إجمالي رصيد الدين الخارجي.

القطاع الخارجي

انخفض العجز في الميزان التجاري للمملكة لعام 2019 بنسبة 12.2% ليبلغ 7826.9 مليون ديناراً خلال عام 2019 مقارنة بالعام 2018، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة إلى تعديل قرار تبسيط قواعد المنشأ في أواخر العام 2018 الذي ساهم بزيادة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحزم التحفيزية التي تبنتها الحكومة والموجهة لزيادة القدرات التنافسية للسلع الأردنية ومنها إعفاء أرباح الصادرات من الضريبة، وفيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام 2017:

كما بلغت المنح الخارجية خلال عام 2019 ما مقداره 788.4 مليون دينار مقابل 894.7 مليون دينار خلال عام 2018 أي بانخفاض بلغ حوالي 106.3 مليون دينار أو ما نسبته 11.9% مقارنة بالعام الماضي.

– النفقات العامة: بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقابل 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاع مقداره 245.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.9%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 277.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.1% نتيجة إلى ارتفاع عبء فوائد الدين العام التي تشكل نسبة كبيرة من النفقات الجارية، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 32.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.4%.

– العجز المالي على أساس الاستحقاق: أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة خلال عام 2019 بعد المنح بلغ حوالي 1058.4 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 727.6 مليون دينار خلال عام 2018، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1846.8 مليون دينار خلال عام 2019 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1622.3 مليون دينار خلال عام 2018.

صافي الدين العام

سجل صافي الدين العام لعام 2018 ارتفاعاً عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1897.5 مليون دينار ليصل إلى حوالي 28798.1 مليون دينار أو ما نسبته 92.4% من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام 2019 مقابل بلوغه حوالي 26900.6 مليون دينار أو ما نسبته 89.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 أي بارتفاع مقداره 2.7 نقطة مئوية، وقد جاء الارتفاع نتيجة، وقد جاءت التطورات على جانبي المديونية الداخلية والخارجية المكونين للدين العام على النحو التالي:

الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة للشهور التسعة الأولى من العام الماضي 2019 بما نسبته 12.5% مقارنة بعام 2018 ليصل إلى 479.1 مليون دينار (676 مليون دولار)، مقارنة مع 542.5 مليون دينار (765 مليون دولار) خلال نفس الفترة من 2018.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي يعد من أبرز مدخلات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، إلى جانب الدخل السياحي وصافي الميزان التجاري وحوالات المغتربين.

الدخل السياحي

ارتفع الدخل السياحي الإجمالي لعام 2019 بما نسبته 10.2% مقارنة مع عام 2018، إذ بلغ الدخل السياحي 5.8 مليار دولار، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد سياح المبيت بنسبة 8.9% عن العام 2018.

تحويلات العاملين

على الرغم من تأثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بتداعيات هبوط أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج، إلا أن إجمالي تحويلات المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج لعام 2019 قد ارتفع بما نسبته 0.9% مقارنة بعام 2018، حيث بلغ إجمالي تلك التحويلات حوالي 3.7 مليار دولار.

– الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره): لأول مرة منذ العام 2014 فقد شهدت صادرات المملكة الكلية نمواً خلال عام 2019 بلغت نسبته 7.3% مقارنة بعام 2018 لتصل إلى 5902.2 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو كل من الصادرات الوطنية والمعاد تصديره بنسب بلغت 6.8% و9.9% على التوالي.

– المستوردات الكلية: انخفضت مستوردات المملكة الكلية خلال عام 2019 بما نسبته 4.8% مقارنة بعام 2018 لتصل إلى حوالي 13729.1 مليون دينار، مدفوعة بانخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته بما نسبته 23.6% مقارنة بالعام 2018، حيث استحوذت مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته على المرتبة الأولى لعام 2019 وبأهمية نسبية بلغت 16% من إجمالي المستوردات.

الحساب الجاري

تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليبلغ نحو 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقابل 9.3% في عام 2018.

أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الأردنية (2015 - 2019)

(مليون دينار)

2019	2018	2017	2016	2015	الإنتاج والأسعار
%1.9*	%1.9	%2.1	%2.1	%2.6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
**%19.1	%18.6	%18.3	%15.3	%13.0	معدل البطالة
%0.3	%4.5	%3.3	(%0.8)	(%0.9)	معدل التضخم
المالية العامة					
7,754	7,840	7,425	7,070	6,797	إجمالي الإيرادات والمنح
8,813	8,567	8,173	7,948	7,723	إجمالي النفقات
(1,059)	(727)	(748)	(878)	(926)	الوفر (العجز) المالي بعد المنح
الدين العام					
16,460	14,813	13,569	13,780	13,457	صافي الدين العام الداخلي
12,338	12,089	11,867	10,299	9,391	الدين العام الخارجي
28,798	26,902	25,436	24,079	22,848	إجمالي صافي الدين العام
%92.4	%89.7	%88.0	%86.5	%84.9	إجمالي صافي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي
القطاع الخارجي					
5,902	5,499	5,333	5,360	5,561	الصادرات الكلية
13,729	12,817	12,926	12,167	12,898	المستوردات الكلية
(7,827)	(7,318)	(7,593)	(6,807)	(7,337)	الفائض (العجز) التجاري
النقدية والمصرفية					
34,970	33,359	32,958	32,876	31,606	السيولة المحلية (M2)
8,629	8,170	8,687	9,134	10,035	الاحتياطيات الأجنبية
53,642	50,918	49,103	48,384	47,133	الموجودات المصرفية
35,305	33,848	33,198	32,900	32,599	الودائع المصرفية
27,080	26,112	24,737	22,906	21,104	التسهيلات المصرفية
%5.24	%5.81	%6.45	%6.05	%6.34	هامش الفائدة المصرفية

* تسعة أشهر الأولى 2019
** الربع الثالث 2019

مصادر البيانات

- دائرة الإحصاءات العامة.
- وزارة المالية.
- البنك المركزي الأردني.



أداء الاقتصاد العالمي عام 2019 وأبرز المستجدات لتوقعات عام 2020

أولاً: النمو الاقتصادي العالمي

– على مستوى الاقتصادات المتقدمة: يتوقع للاقتصادات المتقدمة أن تسجل نمواً قدره 1.6% خلال عام 2020، مسجلة تراجعاً بمقدار نقطة مئوية واحدة عن المستوى المسجل خلال عام 2019، ويتوقع أن يحافظ على هذا المستوى خلال عام 2021، أما على صعيد الاقتصادات الرئيسية ضمن هذه المجموعة كانت التوقعات على النحو التالي:

– الولايات المتحدة الأمريكية: يتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي من 2.3% في 2019 إلى 2% في 2020، ثم إلى 1.7% في 2021، أي أقل بنسبة نقطة مئوية عن المتوقع لعام 2020 في عدد أكتوبر من العام الماضي 2019.

– منطقة اليورو: انعكست التصورات السائدة بانخفاض مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق على توقعات الصندوق بتحسين النمو في منطقة اليورو من 1.2% في 2019 إلى 1.3% في 2020، ثم ينمو بنسبة 1.4% في 2021.

– على مستوى الاقتصادات الصاعدة: بعد أن بلغ معدل النمو المقدر لعام 2019 ما نسبته 3.7%، يتوقع في ضوء انخفاض حدة التوتر بين واشنطن وبكين مع توقيع اتفاق تجاري مرحلي أن يسجل النمو في الاقتصادات الصاعدة ارتفاعاً بمقدار 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 4.4% خلال عام 2020 على أن يسجل ارتفاعاً خلال عام 2021 بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 4.6%، غير أن هذه المعدلات بحد ذاتها أقل مما كان متوقعاً لها في تقرير أكتوبر من العام الماضي 2019، ويرجع الجانب الأكبر من التخفيض في التوقعات إلى تباطؤ الطلب المحلي وتراجع نمو الائتمان في الهند، وعلى صعيد الاقتصادات المؤثرة في هذه المجموعة يتوقع ما يلي:

وفقاً للأحداث والتطورات التي طغت على المشهد الختامي لعام 2019 والتي أوردتها صندوق النقد الدولي في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2020) فقد خفض الصندوق من توقعاته السابقة (أكتوبر 2019) لمعدل نمو الاقتصاد العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة ليصل إلى 3.3% في 2020، في حين كان لإجراءات التنشيط النقدي أثراً بارزاً في كبح جماح هذا التراجع.

حيث أكد الصندوق على أن توقعات النمو العالمي لعام 2020، تعكس تعرض النشاط الاقتصادي لمفاجآت سلبية في عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة، ومن أبرزها الهند، مما أدى إلى إعادة تقييم آفاق النمو للعامين القادمين.

في حين ما تزال بعض الدلائل السلبية ظاهرة في البيانات الاقتصادية الكلية العالمية، ومنها زيادة التوترات الجيوسياسية خاصة بين الولايات المتحدة وإيران، واحتدام القلاقل الاجتماعية، وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى، إضافة إلى الأثر البيئي الناجم عن أعاصير منطقة الكاريبي وحرائق الغابات في أستراليا إلى غيرها من الكوارث البيئية التي شهدتها القارة الإفريقية، فيما يفضل صندوق النقد الدولي التريث قبل تقييم أثر فيروس كورونا على اقتصاد الصين والاقتصاد العالمي، مؤكداً على أن أي تأثير على الاقتصاد الصيني سيلقي بتداعياته على الاقتصاد العالمي.

وفيما يلي أبرز توقعات النمو على المستوى العالمي:

مئوية ليصل إلى 4.6%، غير أن هذه المعدلات بحد ذاتها أقل مما كان متوقفاً لها في تقرير أكتوبر من العام الماضي 2019، ويرجع الجانب الأكبر من التخفيض في التوقعات إلى تباطؤ الطلب المحلي وتراجع نمو الائتمان في الهند، وعلى صعيد الاقتصادات المؤثرة في هذه المجموعة يتوقع ما يلي:

– الصين: يتوقع للاقتصاد الصيني أن يسجل خلال عام 2020 انخفاضاً في النمو عن المستوى المسجل في العام 2019، من 6.1% إلى 6.0%، وأن يستمر بالانخفاض خلال العام القادم 2021 ليسجل نمو قدره 5.8%، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى الآثار السلبية الناجمة عن تصاعد التعريفات الجمركية وضعف الطلب الخارجي.

– الهند: يتوقع أن يسجل الاقتصاد الهندي نمواً قدره 5.8% وهو أعلى من النمو المسجل خلال عام 2019 والبالغ 4.8%، على أن يستمر هذا النمو بالتحسن ليصل إلى 6.5% في عام 2020.

– الولايات المتحدة الأمريكية: يتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي من 2.3% في 2019 إلى 2% في 2020، ثم إلى 1.7% في 2021، أي أقل بنسبة نقطة مئوية عن المتوقع لعام 2020 في عدد أكتوبر من العام الماضي 2019.

– منطقة اليورو: انعكست التصورات السائدة بانخفاض مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق على توقعات الصندوق بتحسين النمو في منطقة اليورو من 1.2% في 2019 إلى 1.3% في 2020، ثم ينمو بنسبة 1.4% في 2021.

– على مستوى الاقتصادات الصاعدة: بعد أن بلغ معدل النمو المقدر لعام 2019 ما نسبته 3.7%، يتوقع في ضوء انخفاض حدة التوتر بين واشنطن وبكين مع توقيع اتفاق تجاري مرحلي أن يسجل النمو في الاقتصادات الصاعدة ارتفاعاً بمقدار 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 4.4% خلال عام 2020 على أن يسجل ارتفاعاً خلال عام 2021 بمقدار 0.2 نقطة

توقعات معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي

(%)

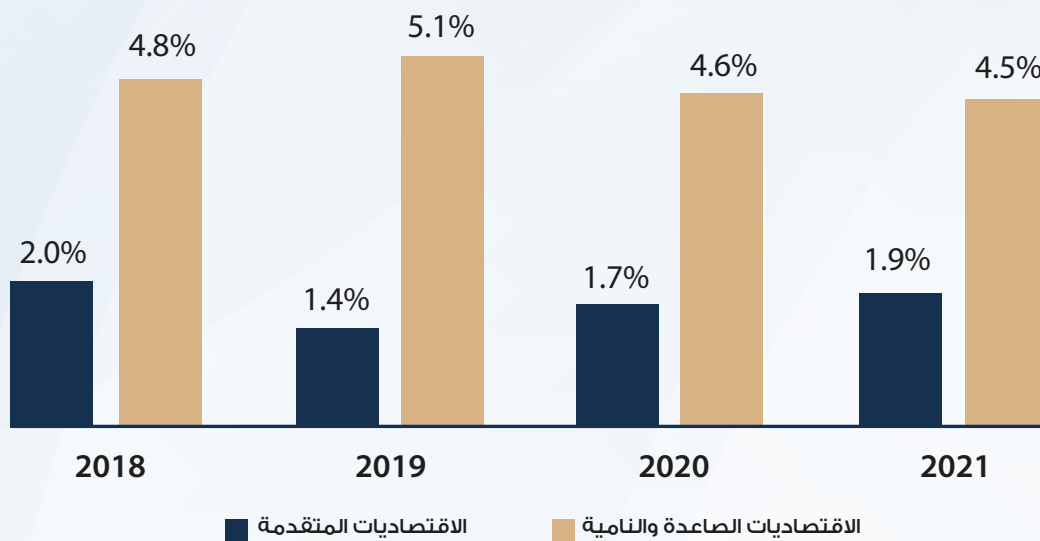
المؤشر	2018	2019	2020	2021
العالم	3.6	2.9	3.3	3.4
الاقتصاديات المتقدمة	2.2	1.7	1.6	1.6
الولايات المتحدة	2.9	2.3	2.0	1.7
منطقة اليورو	1.9	1.2	1.3	1.4
اليابان	0.3	1.0	0.7	0.5
المملكة المتحدة	1.3	1.3	1.4	1.5
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	4.5	3.7	4.4	4.6
روسيا	2.3	1.1	1.9	2.0
آسيا النامية، منها:	6.4	5.6	5.8	5.9
الصين	6.6	6.1	6.0	5.8
الهند	6.8	4.8	5.8	6.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2020/1.

ثانياً: التضخم

- يتوقع لمعدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة أن يرتفع بمقدار 0.3 نقطة مئوية خلال العام 2020 عن المستوى المسجل له خلال عام 2019 ليصل إلى 1.7%، على أن يرتفع خلال عام 2021 ليصل إلى 1.9%.
- يتوقع لمعدل التضخم في الاقتصادات الصاعدة والنامية أن ينخفض خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019 بمقدار 0.5 نقطة مئوية ليصل إلى 4.6%، على أن يرتفع خلال العام 2021 ليصل إلى 4.5%.
- شهدت الأسعار العالمية للنفط تذبذباً ملحوظاً خلال العام 2019 متأثرةً بتصاعد حدة التوترات التجارية وبعض العوامل الجيوسياسية، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط خلال عام 2019 حوالي 60.6 دولاراً للبرميل، مقابل 69.8 دولاراً للبرميل خلال عام 2018، في حين يبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية لعام 2020 حوالي 58.0 دولار للبرميل.

معدلات التضخم



ثالثاً: معدلات الفائدة على الودائع

– يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر أن تنخفض خلال عام 2020 بحوالي 0.4 نقطة مئوية عن عام 2019 لتصل إلى 1.9%، على أن تحافظ على نفس هذا المستوى خلال العام 2021.

– يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر أن تستقر خلال العام 2020 - 2021 عند نفس مستوى العام 2019 والبالغ سالب 0.4%.

توقعات أسعار الفائدة بين بنوك لندن*

(%)

المؤشر	2018	2019	2020	2021
الودائع بالدولار الأمريكي	2.5	2.3	1.9	1.9
الودائع باليورو	(0.3)	(0.4)	(0.4)	(0.4)
الودائع بالين الياباني	0.0	0.0	(0.1)	0.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2019/7.
* السعر لستة أشهر بالنسبة للدولار الأمريكي والين الياباني، وثلاثة أشهر بالنسبة لليورو.



تداعيات الحرب التجارية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

إلى الصين أكثر توازناً، وبالتالي فإن العبء الاقتصادي يقع في الغالب على المنتجين في الصين وعلى المستهلكين في الولايات المتحدة.

تداعيات الحرب التجارية والتكنولوجية على الاقتصاد العالمي

من أبرز العوامل المتوقع لها أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وخاصة في نمو الطلب الخارجي، المرتبط بدوره بأفاق النشاط لدى أبرز الدول الشريكة هو تصاعد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتشمل أيضاً الاتحاد الأوروبي، وفيما يلي تسلسلاً لأبرز هذه التطورات:

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2018 برفع الرسوم الجمركية على وارداتها من عدد من الدول ضمن قائمة من السلع المستوردة تقدر قيمتها بحوالي 300 مليار دولار بما يمثل نحو 12% من الواردات الأمريكية، ومعظمها من الصين.
- اتجهت هذه الدول إلى تبني ردود عكسية وقامت بالرفع المتبادل لقيمة الرسوم الجمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية لقائمة من السلع تقدر قيمتها بنحو 150 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.
- قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام 2019 بفرض رسوم جمركية إضافية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي تستهدف شركات الطيران والأغذية لتضاف بذلك إلى قائمة الرسوم الجمركية الإضافية التي تم فرضها مسبقاً على الواردات من الصلب والألمنيوم.

بدأ الصراع بين القوتين الاقتصادييتين حين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية الصين برفع سعر صرف عملتها اليوان مقابل الدولار حتى يتحسن الميزان التجاري الأمريكي مع الصين، حيث إن ضعف العملة الصينية يعني صادرات صينية أرخص وأكثر تنافسية، وفي الوقت ذاته سيجعل المنتجات الأمريكية أعلى ثمناً، فيما يبدو بأن الوصول إلى اتفاق بين البلدين مرهون بشرط يكين المتمثل في إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا، وفيما يلي أبرز تطورات الأحداث على هذا الصعيد: - تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق تصدير للصين، حيث تشكل ما نسبته 19.2% من إجمالي صادراتها في عام 2018، والتي انخفضت إلى ما نسبته 9.2% في النصف الأول من عام 2019 مقارنة بالعام 2018، بينما انخفض إجمالي الصادرات الصينية العالمية بما نسبته 0.4% لنفس الفترة.

- شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً تجارية متعددة الجوانب في العام 2018، تركزت حتى الآن على الصين، بسبب تآكل تفوق أمريكا العالمي، المتمثل في العجز التجاري الأمريكي، حيث تقدر صادرات الصين السنوية للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة بحوالي 500 مليار دولار مقابل 150 مليار دولار واردات.
- يشكل هذا النهج بداية لصراعات تجارية واسعة على مستوى العالم مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتزايد الاختلالات، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل بشن حرب تجارية ضد أوروبا واليابان والهند، في حين تهدد اليابان كوريا الجنوبية بأنها ستقيد توريد المواد الرئيسية لصناعة أشباه الموصلات والهواتف الكورية.

- تتركز صادرات الصين إلى الولايات المتحدة في السلع الرأسمالية (بما في ذلك الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر) والسلع الاستهلاكية، في حين أن الصادرات الأمريكية

وفيما يلي أبرز الآثار المترتبة على ذلك:

- في الصين، أدت الآثار السلبية لتصاعد التعريفات الجمركية، وضعف الطلب الخارجي إلى زيادة الضغوط على اقتصاد يمر بالفعل بمرحلة من التباطؤ الهيكلي ويحتاج إلى تقوية الأطر التنظيمية لتخفيف الاعتماد على الديون، الأمر الذي دفع بنك الصين الشعبي إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني لحفز مستويات منح الائتمان.

- وفقاً لتقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2020 واصل صندوق النقد الدولي تخفيض تقديراته للنمو الاقتصادي العالمي، حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً في عام 2019 قدره 2.9% وهو أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية، في حين يتوقع أن يرتفع في العام 2020 إلى 3.3% وهو أقل من التوقعات السابقة أيضاً.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي*

مقدر 2020	مقدر 2019	2018	البيان
3.3%	2.9%	3.6%	الاقتصاد العالمي
1.6%	1.7%	2.2%	الاقتصاديات المتقدمة
2.0%	2.3%	2.9%	الولايات المتحدة الأمريكية
1.3%	1.2%	1.9%	منطقة اليورو
4.4%	3.7%	4.5%	الاقتصاديات الناشئة والنامية
6.0%	6.1%	6.6%	الصين
2.7%	0.1%	1.1%	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**
2.9%	1.0%	3.7%	حجم التجارة العالمية

* تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2020.

** تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2019.

تداعيات الحرب التجارية والتكنولوجية على حركة التجارة العالمية

من المتوقع أن يؤدي التباطؤ واسع النطاق للنمو الاقتصادي في جميع دول العالم تقريباً إلى التأثير سلباً على حركة التجارة العالمية، وأدى تبادل عمليات رفع التعرفة الجمركية إلى ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة مستويات عدم اليقين مما كان له تبعات عديدة على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية، مما أثار مخاوف بعض البلدان وبخاصة البلدان النامية من الآثار السلبية المتوقعة لهذا الصراع، وعلى النحو التالي:

– من المتوقع إضعاف نمو التجارة الدولية خلال عامي 2019 - 2020 بمعدلات تتراوح ما بين 1% - 3% وهو ما يمثل أضعف معدل نمو للتجارة الدولية مُسجل منذ الأزمة المالية العالمية.

– شهدت الأسعار العالمية للنفط تذبذباً ملحوظاً خلال العام 2019 متأثرة بتصاعد حدة التوترات التجارية وببعض العوامل الجيوسياسية، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط خلال عام 2019 حوالي 60.6 دولاراً للبرميل، مقابل 69.8 دولاراً للبرميل خلال عام 2018.

– ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض معدلات نمو التجارة والاستثمار وخاصة في أوروبا والصين إضافة إلى تراجع مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين، واستمرار ظروف عدم اليقين بشأن السياسات المستقبلية.

– تشير تقديرات مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن رفع التعرفة الجمركية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد أدى إلى انخفاض حجم التجارة السلعية المتبادلة ما بين الجانبين بما نسبته 15% منذ سبتمبر من عام 2018.

– يتوقع انخفاض معدل نمو حجم الواردات الصينية إلى النصف خلال الفترة (2019 - 2020) ليصل إلى 3.24% مقابل 7.50% لمتوسط النمو المسجل خلال الفترة (2017 - 2018).

تداعيات الحرب التجارية والتكنولوجية على الاقتصادات العربية

انعكس الصراع بين القوتين بتأثيرات مختلفة على المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من ارتدادات لأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويتوقع أن تتأثر الدول العربية بهذا الصراع الذي سيؤثر على مستويات الطلب الخارجي على نحو متفاوت ما بين الدول المستوردة والمصدرة للنفط، لاسيما فيما يتعلق بتأثر الشركاء التجاريين الأبرز بالنسبة للدول العربية ممثلين في كل من الصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب أسواقها حوالي 56% من الصادرات العربية، وعلى النحو التالي:

– بناءً على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة وما يستتبعها من تباطؤ لمستويات الطلب الخارجي، تشير آفاق الاقتصاد العربي إلى خفض توقعات معدل نمو الدول العربية لعام 2019 إلى 2.5%، يأتي ذلك انعكاساً لخفض تقديرات النمو الاقتصادي في كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له كنتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي وتأثيراته المتوقعة على الصادرات النفطية وغير النفطية، فيما ستراوح وتيرة النمو ما حول 3% خلال عام 2020 بدعم من برامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات المالية العامة المساندة للنمو في عدد من الدول العربية.

– تشير الدلائل في أسواق النفط الدولية إلى تباطؤ مستويات الطلب على النفط بفعل الانخفاض المتوقع لمعدل النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، أما من جانب العرض الذي يهمل العديد من الاقتصادات العربية، فمن المتوقع استمرار تفوق المعروض من النفط الأمر الذي قد يدفع أسعار النفط إلى التراجع من جديد عند مستويات تتراوح ما بين 60 - 65 دولاراً للبرميل للفترة 2019 - 2020 خاصة في ظل استمرار الزيادة في مستويات المعروض من النفط من خارج أوبك خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، أما على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فإن استقرار الأسعار العالمية للنفط يدعم الموازنات العامة لهذه الدول، لاسيما تلك التي لم تنتهي بعد من إصلاحات تحرير أسعار الطاقة ولا زالت تقدم دعم لأسعار المحروقات.

من الحرب التجارية والتكنولوجية

وسط هذه المخاطر تلوح فرصة ليست بالكبيرة، ولكن على الدول العربية النفطية اغتنامها لتعويض ما ينتظرهم من تداعيات سلبية، وهي أن الصين وضعت وارداتها من البتروكيماويات الأميركية ضمن قائمة 103 سلع ستفرض عليها رسوماً جمركية إضافية، وبالتالي فإن الدول العربية لديها فرصة لأن تحل محل الصادرات الأميركية للصين، ولكن هذه الفرصة لن تكون متاحة للدول العربية المنتجة للبتروكيماويات فقط، بل هناك منافس قوي وهو كوريا الجنوبية، ليؤثر على فرصة العرب ما لم يحسنوا استغلالها. وحتى تستطيع الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات ذلك فعليها أن يكون لديها مرونة سريعة في الاستجابة لتغطية احتياجات السوق الصينية، وإلا فسيستغلها الآخرون.

– تأثر مؤشرات أسهم الأسواق المالية والبورصات العربية عامة ودول الخليج العربي خاصة بتقلبات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فعندما تهدد واشنطن بفرض المزيد من الرسوم الجمركية، تهبط الأسهم الخليجية، لتعود للتعافي من جديد مع جرعات الأمل التي يعطيها البيت الأبيض أحياناً حول إمكانية الوصول إلى اتفاق مع العملاق الصيني.

– أمريكا ترغب في دولار منخفض لتحسين تنافسية صادراتها في الأسواق الخارجية ورفع تكلفة المنتجات المستوردة، وهذا سيضعف قيمة العملات العربية خاصة للدول العربية المصدرة للنفط والمرتبطة بالدولار أمام العملات الدولية الأخرى من جهة وسيزيد من تكلفة الواردات من خارج الولايات المتحدة من جهة أخرى.

مصادر البيانات

- صندوق النقد الدولي – صندوق النقد العربي – منظمة التجارة الدولية
- وكالة الطاقة الدولية. – اتحاد الغرف العربية.



أثر تطبيق تقنية Blockchain على القطاعات المالية والمصرفية

- حماية "إنترنت الأشياء".
- توفير الخدمات والمعاملات الحكومية والمؤسسية.
- إدارة سلاسل الإمداد / التوريد واللوجستيات.
- إجراء المعاملات المالية
- في مجال الرعاية الصحية.
- حفظ حقوق الملكية الفكرية والتوزيع والنشر في المجالات البحثية والأدبية.

وتعتبر المشاريع التطويرية القائمة على البلوكشين حالياً في مرحلة التأسيس والقليل منها قد دخل في مرحلة التنفيذ الفعلي، وذلك لحدثة التقنية وما يصادفها من تغييرات أساسية في النظم والقوانين وبنية الأعمال والعلاقات بين القطاعات، إلا أنه يتوقع ازدياد انتشار تطبيقات البلوكشين والتوسع في استخدامه في السنوات القليلة القادمة، نتيجة للمعطيات المتحققة في الفترة الحالية المتمثلة في ارتفاع مؤشرات جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتنمية الحكومات الإلكترونية.

استخدام تقنية Blockchain على صعيد الدول العربية

أولت الحكومات العربية في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بتقنية البلوك تشين وحالات استخدامها كأداة للتحوّل الرقمي؛ حيث تم النظر إليها كمحرك للتنوع الاقتصادي وأصبحت على رأس جداول الأعمال الاستراتيجية للعديد من البلدان في المنطقة، ومن المتوقع أن يزيد سوق البلوكشين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2021، وفيما يلي أبرز الدول العربية المبادرة نحو تطبيق هذه التقنية:

- تعد تونس كأول بلد على المستوى العالمي يكون لديها نظام دفع إلكتروني تديره الدولة ويعتمد على البلوكشين في عام 2015 من خلال تعزيز عملتها الرقمية e-Dinar باستخدام تقنية البلوكشين.
- إطلاق مبادرة مركز الخط الساخن التابع لبرنامج الأغذية العالمي في العام 2017، وهي مبادرة مقدمة للاجئين السوريين في الأردن من خلال البلوكشين.

لاقت تقنية البلوكشين (Blockchain) اهتماماً عالمياً واسعاً وبشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، نظراً لكونها إحدى التقنيات المساهمة في تغيير ملامح الاقتصاد العالمي، ولإمكانياتها في فتح آفاق جديدة لتعزيز التنمية والابتكار وتحسين حياة الانسان، بالإضافة إلى ازدياد الطلب والاستخدام العالمي للأجهزة الذكية وشبكات الاتصال والبيانات الكبيرة، وتنامي الحاجة إلى تقنيات أكثر تطوراً.

وظهرت تسمية (Blockchain) لأول مرة في ورقة بعنوان (Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System) تم نشرها في عام 2008 من قبل شخص يدعى Satoshi Nakamoto، وأطلقت التسمية آنذاك على الجزء الأساسي الذي يقوم عليه عمل نظام النقد الإلكتروني (Bitcoin) الذي تم تقديمه في الورقة، حيث شرح فيها فكرة وجود عملة رقمية لا مركزية لا تخضع لجهة بعينها، وتضمن خصوصية مستخدمها دون وجود جهة حاكمة، لتكون العملة ملكاً للجميع.

أما حالياً فيتم استخدامها كتسمية عامة لجميع التطبيقات والأنظمة المعتمدة على سجل المعاملات الموحد الذي يتيح إنشاء المعاملات بطريقة آمنة ومباشرة دون الحاجة إلى طرف وسيط كجهة متحكمة في النظام.

ويمكن تعريف تقنية البلوكشين بأنها نظام معلومات مشفر معتمد على قاعدة معلوماتية لامركزية، أي موزعة على جميع الأجهزة المتواجدة في الشبكة، لتسجيل كل بيانات المعاملات وتعديلاتها، بطريقة تضمن موافقة جميع الأطراف ذات الصلة على صحة البيانات.

أوجه استخدام تقنية Blockchain

لقد تخطى استخدام البلوكشين من مجرد الخلفية التقنية التي يقوم عليها عمل نظام البتكوين لتبادل العملات الرقمية، إلى نظام يمكن الاستفادة من تطبيقاته العديدة والمتطورة في جميع القطاعات والمجالات العملية والتجارية والصناعية دون استثناء، ومن أبرز مجالات الاستفادة من هذه التقنية هي:

سنوياً بالنسبة لكبرى البنوك الاستثمارية، حيث تشير التقديرات الدولية إلى أن نحو 91% من البنوك قد استثمرت في تطوير واستخدام تقنيات البلوكشين خلال عام 2018.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإنه يمكن للمدفوعات عبر الهواتف المحمولة والحلول القائمة على تقنية البلوكشين وحدها، أن تحقق إيرادات بنكية تصل إلى حوالي 380 مليار دولار بحلول عام 2020.

نماذج تطبيقية على صعيد القطاع المالي والمصرفي العربي

هناك العديد من النماذج المطبقة على صعيد القطاع المالي والمصرفي العربي، يذكر منها:

- قيام كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بداية عام 2019 بإطلاق العملة الرقمية المشتركة (Aber)، والتي سيتم استخدامها للتسويات المالية بين البلدين باستخدام تقنية السجل الموزع، وسيسمح هذا المشروع أيضاً للبنوك بالتعامل مع بعضها البعض لإجراء الحوالات المالية بشكل مباشر، وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تتعاون فيها سلطتان للنقد في هذا المجال.
- أعلن سوق أبو ظبي العالمي في أواخر عام 2018 عن نتيجة المرحلة الأولى لبرنامجها الإلكتروني "اعرف عميلك" باستخدام تقنية السجل الموزع بالتعاون الوثيق مع أكبر المؤسسات المالية بالدولة بهدف تحسين فعالية التكاليف والشمول المالي.
- أعلن بنك الكويت الوطني في نهاية عام 2018، وهو أحد أكبر المؤسسات المالية الخاصة في الكويت، عن إطلاق خدمة تحويلات فورية مباشرة عبر الحدود، ويستخدم هذا النظام حلول تقنية البلوكشين المقدمة من شركة الريبل لتزويد العملاء بتجربة تحويل مرنة وبحلول نقل الأموال السريعة عبر الحدود، وأشار إلى أن هذه الخدمة يتم إطلاقها للتحويل إلى الأردن فقط، لكن من المتوقع أن يتم التوسع في عدد أكبر من البلدان في المستقبل القريب.

مصادر البيانات

- البنك الدولي.
- صندوق النقد العربي.
- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية.



- تعتبر البحرين أول دولة في العالم تسن قانون بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول لسنة 2018، ما يؤسس الإطار القانوني للملائم والداعم لاستخدام البلوكشين وغيره من التقنيات الحديثة في معاملات القطاع التجاري والحكومي في البحرين.
- عملت البحرين على تأسيس مجلس التنمية الاقتصادية عام 2018 ليتولى وضع استراتيجية وطنية لتطبيقات البلوكشين في مجال الخدمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.
- عقدت السعودية خلال عام 2018 أيضاً شراكة مع شركة IBM و ELM لتباحث استراتيجية تقديم خدمات حكومية وتجارية عبر البلوكشين.
- أطلقت حكومة دولة الإمارات في عام 2018 استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية التي تهدف إلى تحويل 50% من التعاملات الحكومية إلى منصة بلوكشين بحلول عام 2021.

أثر تطبيق تقنية Blockchain على القطاعات المالية والمصرفية

يعتبر القطاع المالي والمصرفي أكثر وأسرع القطاعات تأثراً بالبلوكشين وغيرها من التكنولوجيات المالية التي أحدثت تحولات جذرية في هيكلية وأنظمة الخدمات المالية خاصة في ظل تبني الحلول الرقمية والانفتاح على المعطيات الرقمية الجديدة ومواكبة التطورات التكنولوجية، وتتم الاستفادة حالياً من ميزة اللامركزية في البلوكشين من قبل الأفراد والمؤسسات في خدمات الدفع الفوري وتداول العملات والأصول الرقمية كالببتكوين والأسهم بشكل مباشر وأمن بين الأفراد أو الأطراف دون الحاجة لوسيط من السوق المالي أو البنوك، بالإضافة إلى استخدام البلوكشين في تنفيذ الحوالات المصرفية وخاصة الخارجية والتسويات مع البنوك والمؤسسات المالية المتراسلة فوراً، ما يختصر الخطوات والمدة الزمنية اللازمة لإجراء الحوالات ويخفض تكلفة النفقات المصاحبة لها.

أما على صعيد القطاع المصرفي، يمكن أن تسهم البلوكشين في خفض واسع النطاق لتكاليف تقديم الخدمات المصرفية، ذلك بما يشمل تكاليف العمليات والامتثال والافصاح وتكاليف أنظمة اعرف عميلك بنسب تتراوح ما بين 30% إلى 70% من كلفة هذه العمليات، ويقدر الوفر الناتج عن ذلك بما يتراوح بين 8 و12 مليار دولار

www.hbtf.com

 Housing Bank for Trade and Finance
 @TheHousingBank